



وهذا القدر يقابل ما يمكن إنتاجه من احراق مجمل ما تنتجه المملكة العربية السعودية سنويا من النفط في الوقت الحالي . ويتضح بالتالي ان الطاقة النووية لها أثر كبير في تقليل الحاجة الى حرق الوقود الأحفوري . وهي تساعد في تخفيف الضغط على امدادات النفط .

٤ - ويشهد هذان العقدان نضجا نسبيا في استخدام التقنيات النووية الاخرى في مجالات الزراعة والطب والصناعة . وبالإضافة الى ذلك ، تمكنت بلدان عديدة من السيطرة على المشاكل التقنية للمفاعل سريع التوليد الذي جعل ما يتوقع انتاجه من الطاقة النووية لا حد له . ومن المتوقع أن يبدأ خلال العامين القادمين تشغيل أول مفاعل للتوليد الكامل .

٥ - كما أننا قد بدأنا نرى اهتماما متجددا في استخدام المفاعلات النووية كمصادر لتدفئة الأحياء والأماكن على نحو يخفف ما يستهلك من الطاقة ، في البلدان ذات المناخ البارد ، الى النصف تقريبا .

٦ - ان محطات الطاقة النووية تعتمد على خدمات دورة الوقود التي توفر لها الوقود وتقوم بمعالجة الوقود المستهلك والنفايات . وفي عام ١٩٦١ ، كانت القدرة على اثناء اليورانيوم مقصورة على عدد قليل من الدول الحائزة للأسلحة النووية . وكان هذا النوع من التكنولوجيا يعد سرا يحافظ عليه تماما . وفي ذلك الوقت كانت هذه الدول وحدها هي التي تزود صناعة الطاقة النووية باليورانيوم المثري . واليوم ، نجد أن هناك حوالي عشرة بلدان قد طورت أو تطور تقنيات مختلفة لاثناء اليورانيوم ، كما أن هناك امدادات تجارية متوفرة للعديد منها .

٧ - وفي عام ١٩٦١ ، كانت الدول الأربع الحائزة على الأسلحة النووية هي وحدها التي تستطيع تشغيل مصانعها لاعادة معالجة الوقود المستهلك . وقد كان ذلك أساسا للحصول على البلوتونيوم للأسلحة النووية . واليوم ، نجد أن هناك اعادة معالجة تجارية تتم أو سوف تتم قريبا في أكثر من عشرة بلدان للوفاء بمتطلبات دورة الوقود من أجل البرامج النووية لأغراض سلمية .

٨ - وهنا ، ينبغي أن نذكر بأن عملية التطور هذه قد تحققت بدون أن تسبب حالة وفاة واحدة بسبب تشغيل العناصر النووية لمحطات الطاقة التي تعمل لأغراض مدنية وبدون أن يكون هناك أي تسرب خطير للإشعاع الى الجمهور ، حتى بالنسبة لأسوأ الحوادث التي وقعت حتى الآن .

٩ - غير أنه ، كما تعرفون جميعا ، أصبح المستقبل طويل الأمد للطاقة النووية ، في الأعوام الاخيرة ، يتسم بعدم اليقين في بعض البلدان . في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، والتي قامت بجهود رائدة في مجال الطاقة النووية ، لم يطلب اقامة محطات جديدة للطاقة النووية خلال الاربع سنوات الاخيرة ، بل الغي الكثير من

المحتويات

الصفحة

| | |
|---|------|
| البند ١٤ من جدول الأعمال : | |
| (أ) تقرير الوكالة : | |
| (ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية : تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية | ١١٠٩ |

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

| | |
|---|--|
| (أ) تقرير الوكالة : | |
| (ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية : تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . | |

١ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية ، أدعو السيد سيجفارد اكلوند مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لتقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٨٠^(١) .

٢ - السيد اكلوند (مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان لي شرف تقديم التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة خلال العشرين عاما الماضية . واذا أقوم بذلك اليوم للمرة الأخيرة ، فاني أود أن أوجز تطور المسرح النووي الدولي خلال هذين العقدين ، وان أعبر عن بعض الخواطر الشخصية بشأن المستقبل .

٣ - في عام ١٩٦١ ، كانت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية قد بدأت تبشر بالخير في عدد قليل من المنشآت النووية الصغيرة التي تعمل في بعض البلدان . وفي نهاية العام الماضي ، كان هناك ٢٥٣ مفاعلا نوويا تعمل في ٢٢ دولة عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تولد ٨ في المئة من كهرباء العالم . وهناك احتمال شديد بأن يرتفع هذا الرقم الى ١٧ في المائة مع حلول عام ١٩٨٥ .

من شأنه أن يساعد على تخفيف ضغط الطلب على النفط ومن ثم خفض أسعاره مما يساعد بشكل غير مباشر البلدان النامية التي تفتقر الى النفط . وسوف يمكن تخفيف ضغط الطلب على النفط ، ومن ثم تقليل تكاليفه ، البلدان النامية من بناء مولدات تقليدية بالحجم والنضج اللذين يبران ادخال القوة النووية .

١٣ - وهناك أمر آخر ألا وهو عنصر الأمان في المصانع النووية . وفي هذا المجال ، فان الوكالة قد طورت برنامجا يوفر خطوطا ارشادية متفقا عليها دولياً بشأن تصميم وانشاء وتشغيل محطات توليد الكهرباء النووية ، وتوسيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا أنشطتها الميدانية وقدرتها لمساعدة الدول الأعضاء في حالات الطوارئ النووية .

١٤ - وأود أيضا أن أشير الى المنظمة الدولية للتوثيق النووي (INIS) التي أنشئت في عام ١٩٦٩ كاسهام هام للوكالة . ان هذه المنظمة هي أول منظمة دولية تعتمد على الحاسب الالكتروني الفوري والمستمر للمعلومات في مختلف فروع العلوم النووية والتكنولوجيا . وبحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، كان قد تم تخزين ٥٧٠ ٠٠٠ من البنود المرجعية في سجلات المنظمة الدولية للتوثيق النووي . والمعدل الحالي للمدخلات في هذه المنظمة الدولية للتوثيق النووي هو ٧٥ ٠٠٠ معلومة مرجعية كل عام . وقد اهتمت هذه المنظمة منظمة الأغذية والزراعة لكي تقيم منظومة مماثلة للعلوم الزراعية التي تقوم الوكالة بتشغيلها نيابة عن منظمة الأغذية والزراعة .

١٥ - ان المساعدة التقنية أو التي تطلق عليها الآن اسم « التعاون التقني » هي احدى المهام الرئيسية للوكالة ، وقد حققت الوكالة نجاحا ملحوظا في مساعدة البلدان النامية على ادخال سلسلة واسعة النطاق من التقنيات النووية في مجال الزراعة والطب وأبحاث الحياة والصناعة . ان النمو الحديث في برنامج المساعدة التقنية الذي ستتضاعف نفقاته تقريبا من ١٠,٥ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٩ مليون دولار في عام ١٩٨٣ ، انما يعكس على الارتياح بوجه خاص . وقد دلت التطورات الأخيرة في الوكالة على أن البلدان النامية أصبحت تدرك بشكل أكبر الاسهام الذي يمكن أن يقدمه العلم والتكنولوجيا النوويين في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . وقد وصل الكثير من الدول الأعضاء في الوكالة من الدول النامية ، الى درجة من التطور النووي بحيث أصبح يطمح في صوت أعلى في الوكالة .

١٦ - وانتقل الآن الى جانب آخر من نشاط الوكالة ألا وهو الضمانات . وتنشأ مسؤولية الوكالة في هذا الصدد ، عن نظامها الأساسي وعن معاهدة عدم الانتشار [القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق] . ومنذ سنوات قليلة مضت ، بدا أن عدد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد بلغ ذروته ومع ذلك فقد شهدت الآونة الأخيرة انضمام عدد ، يدعو الى التشجيع ، من البلدان وبصفة خاصة من البلدان النامية . وتشتمل هذه البلدان على سرى لانكا وبنغلاديش واندونيسيا وتركيا كما انضمت مصر في ربيع هذا العام . وبما أن معظم هذه البلدان يقع في مناطق متوترة فقد كان لرغبتها في الانضمام الى المعاهدة أهمية خاصة . ولا داعي للقول أن هناك أهمية قصوى في أن يحظى كل من المعاهدة ونظام الضمانات بالقبول الشامل من جانب جميع شعوب العالم .

١٧ - وتطبق الوكالة الآن ضماناتها على جميع المنشآت النووية في البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم

الطلب ، وليس من المتوقع تقديم طلبات جديدة في المستقبل القريب . وهناك العديد من البلدان المصنعة الأخرى تواجه نفس الموقف بالنسبة لطلبات جديدة ، كما أن كثيرا من الطلبات القائمة قد أجلت أو ألغيت . ومن قبيل التناقض أن نرى هذا التطور يحدث في وقت نجد فيه أن مجال الطاقة قد بلغ حدا من السوء ، وأن الحاجة الى مصادر بديلة للنفط قد أصبحت حادة . ان هذا التراجع النووي يمكن أن يعزى الى حد كبير الى انخفاض الطلب بالنسبة للكهرباء ، والى ارتفاع معدل الارتفاع الذي يؤثر بشكل عكسي على مشروعات التشييد الرأسمالية . غير أنه ، في الوقت ذاته ، لا يمكن لأحد أن ينكر أن المقاومة العامة قد لعبت دورا في رفض الخيار النووي من جانب بعض البلدان ، وفي التأخيرات المطولة بالنسبة لبلدان أخرى . وعلى سبيل المثال ، لقد امتد الوقت الذي يستغرقه بناء مصنع نووي في الولايات المتحدة الى اثني عشر أو أربعة عشر عاما (بالمقارنة مع نصف تلك الفترة في فرنسا واليابان) . وفي ظل هذه الظروف ، فليس من المدهش أن نجد أن الكهرباء المولدة من الطاقة النووية تتكلف نصف الطاقة المولدة من الفحم في فرنسا . ولكن هذا التوازن ينعكس أحيانا في الولايات المتحدة . ولتوضيح هذا ، دعوني أشير الى مدير هيئة الكهرباء الفرنسية ، الذي قال أخيرا أنه في بعض أيام الصيف يقتصر على توليد الكهرباء بالطاقة النووية والمائية فقط ؛ وبعبارة أخرى ، فان كل كهرباء فرنسا الآن تنتج في بعض الأحيان عن طريق منشآت نووية ومحطات كهربائية - مائية .

١٠ - ومن الملائم أن أذكر في هذا الصدد إن الانخفاض في الطلب على مصانع الطاقة النووية قد أصطحب في أواخر السبعينات بتطبيق سياسات تصدير مقيدة من جانب عدد من البلدان المتقدمة ، مما أدى الى انهيار جزئي في هيكل ترتيبات الامدادات . ومع ذلك ، هناك الآن بعض المؤشرات التي توحي بأمل أن تخف تدريجياً حدة السياسات المقيدة لتصدير المواد النووية التي كانت متبعة في اواخر السبعينات .

١١ - ويظهر الأثر الحاد لأزمة الطاقة أكثر وضوحاً في البلدان النامية ، حيث نجد أن الثمن المرتفع للنفط والفحم قد عكس اتجاه النمو الاقتصادي . وعلى سبيل المثال ، تستخدم حصيلة التصدير الكلية لبلدان مثل البرازيل والهند لمواجهة التكاليف المتزايدة للنفط المستورد . ومن المقدر أنه ، كما ذكر في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي عقد في نيروبي هذا العام من ١٠ الى ٢٠ آب/اغسطس ، بحلول عام ٢٠١٠ قد تروبو حاجة البلدان النامية الى النفط ، اذا ما تحققت أهداف النمو ، عن إجمالي الطلب العالمي الحالي .

١٢ - ولم تسهم الطاقة النووية حتى الآن إلا اسهاما ضئيلا في حل هذه المشكلة ، ففي العام الماضي اقتصر اسهامها على واحد في المائة فقط من إنتاج الكهرباء في العالم النامي . وفي الوقت الحالي نجد أن هناك أربعة فقط من البلدان النامية الأعضاء في الوكالة تشغل محطات لتوليد الكهرباء النووية ، وقد يزداد عددها بحلول عام ١٩٩٠ ليصبح عشرة . ان احتمالات ادخال الطاقة النووية في البلدان النامية سوف تتحسن اذا ما كانت هناك محطات صغيرة في السوق لتوليد القوى النووية . وقد شجعت الوكالة هذا التطور وأبدت اهتماما مجددا بالصناعات النووية المعنية بوضع تصاميم لمثل هذه المحطات الصغيرة . وفي الوقت ذاته ، وكما ذكرت في مناسبات عديدة ، فان التوسيع من نطاق الطاقة النووية في البلدان الصناعية

الوكالة في أي وقت ترى الوكالة ارساها ؛ وسوف تقوم الوكالة بإرسال فريق التفتيش الى بغداد قريبا .

٢٣ - انتقل الآن الى مسألة أخرى وهي مشكلة انتشار الأسلحة النووية : فمئذ عشرين عاما مضت وفي عام ١٩٦١ كانت هناك أربع دول حائزة لأسلحة نووية ، وفي عام ١٩٦٤ انضمت دولة خامسة اليها ، ومنذ ذلك الحين ظل هذا الرقم على حاله دون تغيير . وفي عام ١٩٧٤ أظهرت دولة أخرى أنها قد تملك تكنولوجيا صنع جهاز نووي متفجر . وحتى يتضح الأمر في الأذهان ، ينبغي أن نتذكر ان الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية قد قامت بأكثر من ٤٠٠ تجربة للأسلحة النووية منذ ذلك الانفجار الوحيد الذي تم في عام ١٩٧٤ من جانب دولة أخرى .

٢٤ - وينبغي أن نخلص الى أن الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية وقصرها على الدول الخمس قد كانت - وأؤكد قولي هذا - قد كانت حتى الآن ناجحة بشكل ملحوظ نظرا لأنه ، خلال هذه الفترة ، هناك حوالي عشرين أو أكثر من الدول قد زادت من قدرتها النووية الصناعية بشكل ملحوظ . ومن الممكن القول ، بصفة عامة ، ان هذا الانجاز يرجع الى مناخ سياسي دولي موث . وفي عام ١٩٦١ ، كانت العلاقات بين الشرق والغرب قد شابها التوتر ، ومن ثم انعكس التوتر الذي نتج عن الحرب الباردة على مناقشات الوكالة واعاق التطور المبني للنظام الدولي للضمانات . ولحسن الحظ ، فانه مع ظهور الانفراج ونمو التفاهم المتبادل فقد أصبح من الممكن اتخاذ خطوة كبرى الى الأمام بإبرام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي دخلت الى حيز التنفيذ عام ١٩٧٠ .

٢٥ - واعتقد أن الوقت مناسب للتذكير بالأهمية الأساسية للتعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة ، ليس فيما يتعلق بنظام عدم انتشار قابل للبقاء فحسب بل أيضا فيما يخص الوفاء بالتزامات الرقابة على الأسلحة النووية بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة . ومعنى أعم فان روح التعاون من جانب الجميع ، أمر لا غنى عنه من أجل التغلب على أية مشكلة انتشار يمكن أن تنشأ في المستقبل ، ومن أجل أداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمهامها على نحو فعال ، بموجب معاهدة عدم الانتشار ، أو للتحقق من عدم تحول أو رصد أي تحول قد يحدث . واسمحوا لي أن أضيف هنا بأنه لا بد من النظر الى معاهدة عدم الانتشار على أنها قائمة تدعمها الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة هذه الاسلحة وهي نقطة ارتكاز للتعاون الدولي الذي يهدف الى الإبقاء على نظام عدم الانتشار ودعمه .

٢٦ - وأود أيضا أن أشير الى أنه بقدر نجاح الوكالة في مواجهة التحديات التي واجهتها خلال العشرين سنة الماضية ، فان هذا كان يرجع ، الى حد ما ، الى حقيقة أنها قد ركزت الاهتمام أساسا على متابعة الأهداف الواردة في نظامها الأساسي وخاصة التواحي الفنية من برامجها . وقد تحورت الوكالة نسبيا حتى الآن من التورط المفرط في بعض الموضوعات السياسية والاقتصادية التي تترك آثارا عميقة من الفقرة ، وذلك رغم أثرها المباشر القليل على مجال اختصاص الوكالة ومسئولياتها . وأمل في أن تواصل الوكالة سيرها على هذا الطريق .

٢٧ - ان أضخم تحد نواجهه في الميدان النووي في السنوات القادمة ، يتمثل في ثلاثة اتجاهات وهي : أولا ، مستقبل الطاقة النووية نفسها . فإذا استمرت الاتجاهات الحالية ، فقد يأتي الوقت

الانتشار وكذلك على جميع المنشآت النووية المعروفة للوكالة في البلدان السبعة غير الموقعة على المعاهدة . ونتيجة لذلك فان أكثر من ٩٥ في المائة من المواد النووية الموجودة خارج الدول النووية تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلاوة على ذلك ، هناك ثلاث دول نووية وهي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وفرنسا قامت بشكل طوعي باخضاع نخب من منشآتها النووية المدنية لضمانات الوكالة .

١٨ - وفي السنوات الخمس الماضية ، قامت الوكالة بتحليل احصائي مفصل وبتقييم لفاعلية الضمانات ولم تجد الوكالة في أية حالة أي اختلاف يبين تحول قدر هام من المواد الخاضعة للضمانات . وقد استخلصت من ذلك أن مثل هذه المواد قد ظلت في اطار الأنشطة النووية السلمية أو أنها تعزى اليها .

١٩ - وعلى أية حال ، أود أن أشير الى التقرير الذي قدمته الى مجلس محافظي الوكالة في ايلول/سبتمبر . وقد أوضحت فيه أنه فيما يتعلق بالمفاعلات النووية التي تعبا بالوقود النووي أثناء تشغيلها ، فان الوكالة في حالات قليلة لم تكن في موقف يسمح لها بأن توفر الضمانات المطلوبة لاجراء تحقيق مستقل الى أن يتم تنفيذ التدابير الفنية الضرورية . وأود أن أوضح أنني لا أشير ، أكرر قولي لا أشير ، الى اي تحول أو أي عدم التزام بل بالأحرى فاني أشير الى المشاكل التقنية التي ما زالت تواجه الوكالة في اضطلاعها الكامل بمسؤوليتها في التحقق الخاص بتلك الحالات القليلة . ان الوكالة على اتصال مستمر بالبلدان المعنية وقد أكدت الحاجة الى تعزيز ترتيبات الضمانات الخاصة بهذه المفاعلات لتصحيح الموقف بأسرع ما يمكن .

٢٠ - وأود أن أسجل انه من بين مجموعة الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة ، مجموعة قليلة تشترك في أنشطة نووية هامة ومن المحتمل أن تكون لها حاليا القدرة على انتاج المواد النووية المتفجرة . وهذه الأنشطة لا تخضع لضمانات الوكالة مما يشكل مصدرا للقلق الشديد .

٢١ - سيدي الرئيس ، بصفتكم رئيس المؤتمر الثاني للأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، المعقود في جنيف في الفترة من ١١ آب/أغسطس الى ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، تدركون انه لم يتم اتفاق بشأن إعلان ختامي للمؤتمر ، وهذا ما يدعو للأسف ، ومع ذلك فاني أود أن أذكر أنه كان هناك تأييد عام وامتنان لأنشطة ضمانات الوكالة من جانب جميع الأطراف . ومع ذلك أيضا فقد وجهت الى المعاهدة ، وكامتداد لها ، الى نظام ضمانات الوكالة ، ضربة في شهر حزيران/يونيه من هذا العام عندما قامت دولة ليست عضوا في المعاهدة وهي اسرائيل بهجوم عسكري على مفاعل نووي لأغراض البحث في العراق وهو طرف في المعاهدة ويخضع بالتالي لضمانات الوكالة فيما يتعلق بجميع أنشطته النووية . وقد أعربت عن قلقي العميق بشأن هذا الحادث في مجلس الأمن وفي مجلس محافظي الوكالة وفي المؤتمر العام للوكالة . ولا شك انكم على علم بالقرار الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في ٢٦ ايلول/سبتمبر في هذا الصدد^(١) ؛ وسوف تبحث الجمعية العامة هذا الأمر في مدى الأيام القليلة القادمة وذلك كبنء مستقل .

٢٢ - وقد يهم أعضاء هذه الجمعية أن يعرفوا ، وفقا للمعلومات التي تلقيتها توا من السلطات العراقية ، ان عنصر الأمان قد أصبح متوفرا الآن على نحو معقول بالنسبة للدخول الى موقع مفاعل توز ، وان السلطات العراقية مستعدة وفقا لذلك لاستقبال مفتشي

للبقاء . وهذا النظام في رأيي يمثل أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمجتمع الدولي ، ويجب ألا ننسى أخطار الانتشار ؛ فعلى المدى الطويل سوف تأتي هذه الأخطار في المرتبة الثانية بعد خطر الحرب النووية وسواء كان عدم التشجيع على الانتشار ناجعا أم لا فهو يعتمد أساسا على أعمال وسياسات أكثر الأمم قوة . ويتمثل النظام المثالي في التطبيق العالمي الكامل لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية روحا ونصا سواء بالقبول العالمي لمعاهدة عدم الانتشار أو لضمانات شاملة أو للتطبيق الكامل لاتفاقيات اقليمية مثل معاهدة تلاتيلوكو^(٣) . ان السياسات النووية التي تنتهجها الدول التي تشغل منشآت نووية لا تخضع لنظام الضمانات وتنتج مواد نووية تدخل في صنع الاسلحة ، لها جذورها العميقة في التوترات السياسية الحادة في مناطقها . ان اجراءات الرقابة على التسليح ونزع السلاح التي نصت عليها معاهدة عدم الانتشار لم تتحقق ، ويبدو أننا لم نقترّب من الخطوة الحاسمة نحو الحظر الشامل للتجارب ، ونأمل في أن تجذب هذه المعاهدة الكثيرين للانضمام اليها بسبب طابعها غير التمييزي ، وتدعم بذلك نظام عدم الانتشار .

٣٢ - ولقد كانت هناك مؤخرا تقارير مزعجة عن احتمال استخدام تكنولوجيا جديدة لتحويل البلوتونيوم الناتج عن المفاعلات المدنية الى مواد صالحة لانتاج الاسلحة . ان معظم منشآت الطاقة النووية التجارية اليوم ، هي من النوع الذي يجعل من المستحيل ، لأسباب فنية ، أن تستخدم معظم الدول وقودها المستهلك كمصدر للبلوتونيوم المتفجر . ومن الممكن أن يكون هذا عائقا كبيرا لقيام الوكالة بواجبها في الحفاظ على هذه المفاعلات وقد يؤدي الى تقويض الثقة الدولية في نظام معاهدة عدم الانتشار اذا كان من الممكن تنقية البلوتونيوم المعاد تشغيله والناتج عن هذه المفاعلات لاستخدامه في الاسلحة النووية . وأمل بصدق ألا يطبق هذا الاختيار التكنولوجي الذي يتعارض مباشرة مع أهداف عدم الانتشار . وقد سررت إذ علمت بأن هناك تفكيرا ثانيا بالنسبة لاتخاذ هذا الطريق .

٣٣ - وعلينا كذلك أن نضع في أذهاننا أنه قد يأتي الوقت الذي نجد فيه أنه يمكن لدولة أو أكثر من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتجه ، لسبب من الاسباب ، الى اجراء تجارب تفجيرية نووية . ونأمل في أن تدرك البلدان التي تنتج أو قد تنتج مواد نووية متفجرة لا تخضع لنظام الضمانات ، أن مثل هذا الطريق من شأنه أن ينال من أمنها القومي بدلا من أن يدعمه . وبعبارة أخرى ، فانا نأمل في أن يسود التعقل وضبط النفس .

٣٤ - ولا بدّ لنا ، ونحن نتطلع الى المستقبل ، من أن نكون واقعيين . وعلينا ألا نغض أعيننا عن بعض التطورات غير المستحبة في الصناعة النووية . ومثلا ، بالرغم من كل الاجراءات الوقائية المتوفرة ، لا يمكن استبعاد احتمال وقوع حادث نووي خطير . اننا نتقبل حقيقة احتمال غرق ناقلة نפט ، أو تحطم طائرة . اشتعال غاز الميثان في منجم للفحم أو انفجاره ، أو تحطم طائرة . وعلى الجماهير العريضة أن تتقبل فكرة احتمال وقوع الحوادث النووية تماما كما تتقبل احتمال وقوع الحوادث الأخرى في مجال الصناعة .

٣٥ - ويجب أن نضع في اعتبارنا ايضا امكانية نزاع مسلح يشمل منشآت نووية مدنية . وقد وضع من واقع التجارب الأخيرة أنه ، ما لم تتخذ اجراءات وقائية فعّالة على المستوى الدولي ، من الممكن ان

الذي نجد فيه ان أهمية الطاقة النووية قد تقتصر في بعض البلدان على الاستخدامات العسكرية ، وانني واثق من أن هذا لن يحدث . وكما قلت في المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي وبصفتي عضواً في المجموعة العلمية ، فاني اعتقد أنه ينبغي للمنطق والعقل أن يسودا على المدى الطويل . غير أن أولئك الذين كانوا يعنون بحماية البيئة وبالحفاظ على صحتنا وسلامتنا يتبينون أنه ، من بين اختيارات الطاقة المتاحة لنا اليوم ، سيكون الطريق النووي أقلها ضررا للبيئة ، وهو الوحيد الذي لا يتضمن خطر احداث التغيرات في المناخ على المدى الطويل . ولذلك فاني أتوقع ، اذا نظرنا الى الأمور على المدى الطويل ، أن ندرك مساوئ البدائل وكذلك الحاجة الماسة الى موارد كافية من الطاقة ، ليس القادة السياسيون الذين كرروا في اجتماعات أخيرة للقمة تأكيد الأهمية التي يعلقونها على الطاقة النووية فحسب بل أيضا الرأي العام ، وذلك في ضوء المخاوف التي تسيطر عليه حيث أوحى له الوهم بأن هناك طرقا سهلة للتغلب على مصاعب الطاقة السائدة .

٢٨ - ان هذه المسألة هامة أيضا بالنسبة للتحدي الثاني الرئيسي وهو جعل التكنولوجيا النووية في متناول الكثير من البلدان النامية ومعاونة أولئك الذين أدخلوها في برامجهم الوطنية بالفعل . ان مشكلاتها أساسا هي مشكلات تمويل وهيكل أساسية وأفراد مدربين وليست مواجهة معارضة علماء البيئة . ان نجاحنا في مواجهة هذا التحدي سيعتمد الى حد كبير ، على ما اذا كانت هناك صناعة نووية قائمة على أسس سليمة في البلدان الصناعية المتقدمة ، تتطلع الى مشاركة التطورات التقنية الجديدة مع البلدان النامية .

٢٩ - وقد عملت الوكالة على تشجيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ انشائها منذ أربع وعشرين سنة ، وهذه في الواقع مسؤوليتها الأولى . وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ قررت الجمعية في قرارها ١١٢/٣٥ أن يعقد في عام ١٩٨٣ مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وقد دعيت الوكالة في الفقرة ٥ من هذا القرار الى القيام بدور ملائم في حدود مسؤولياتها في الأعمال التحضيرية وخلال المؤتمر نفسه بما في ذلك تقديم البيانات والوثائق الفنية الضرورية وخاصة ما يتعلق منها بتقديم العمل في اللجنة الخاصة بضمانات الامداد ، وعن طريق المشاركة في أمانة المؤتمر .

٣٠ - واستجابة لهذه الدعوة فقد أبلغت الأمين العام باستعداد الوكالة لتقديم المساعدة والخدمات اللازمة فيما يتعلق بهذا المؤتمر . وفي الوقت ذاته فان لجنة ضمانات الامداد التي أنشئت في عام ١٩٨٠ قد بدأت عملا جوهريا ، فقد عقدت ثلاث دورات حتى الآن وبدأت الدورة الرابعة منذ فترة وجيزة . وأود أن أذكر كذلك أن الوكالة سوف تعقد مؤتمرا بشأن الخبرة المكتسبة في مجال الطاقة النووية خلال العقود الثلاثة الماضية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ في فيينا ، وسيشكل ذلك مدخلا فنيا نافعا لمؤتمر الأمم المتحدة في ١٩٨٣ . وأمل مخلصا في أن مؤتمر الأمم المتحدة سيكون مشرا بوصفه خطوة ايجابية الى الأمام للاسراع بعملية تكتيف التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتي سبق أن ذكرت أنها مسؤولية أساسية يترتب على الوكالة أداءها ، وتدخل مباشرة في مجال أنشطتها .

٣١ - ان التحدي الثالث الرئيسي ، هو ذلك الذي سبق لي التعرض له ، وهو تأييد وتوسيع نطاق نظام لعدم الانتشار قابل

العامه ، الدورة الاولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ : « ان السلم والامن الدوليين - اذا ما أريد لها البقاء - لا يمكن أن يبنيا على تكديس الأسلحة أو الاحلاف العسكرية ، أو الحفاظ عليها بتوازن واه للردع ، أو اعتيادا على مذهب التفوق الاستراتيجي » . [القرار د-١٠/٢ ، الفرع الثاني ، الفقرة ١٣] .

٤١ - ويقف العالم اليوم على حافة كارثة . ولم يتعرض البشر يوماً الى خطر الهلاك مثلما يتعرض اليوم ، والحرب النووية ستعني نهاية الحضارة . لذلك من الواضح أن الدبلوماسية الدولية تولى أقصى اهتمامها الى الحيلولة دون أن ننزلق بلا تعقل الى الهاوية .

٤٢ - واسمحوا لي ان اذكركم باعلان راسل - اينشتاين في ١٩٥٥ . ان الفكرة التي ينبغي أن تهتم بها المجتمعات العلمية بشأن الاخطار التي تحيق بالبشرية كان قد بدأها برتراند راسل ثم أيده على الفور البرت اينشتاين . وكان توقيع البرت اينشتاين على الاعلان واحدا من أهم أعماله الأخيرة قبل وفاته . وبينما يدعو الاعلان العلماء الى الاجتماع في مؤتمر لبحث وسائل تجنب الخطر ، فانه قد حث الحكومات على أن تسلم بأن البشرية قد دخلت مرحلة تستوجب حل المنازعات بالوسائل السلمية ، لأنه لن يكون هناك منتصرون في حرب نووية . كما يتضمن الاعلان أيضا نداء الى الجماهير شديد اللهجة ، مثيراً للمشاعر جاء فيه :

« اننا نتحدث بهذه المناسبة ، ليس كأعضاء ننتمي الى أمة معينة ، أو قارة معينة ، أو عقيدة معينة ، بل بصفتنا مخلوقات بشرية ، أعضاء في الجنس البشري أصبح استمرار وجودهم موضع شك .

وستحاول الا تفوهه بكلمة تتضمن تحيزاً لمجموعة دون أخرى . نحن جميعا متساوون في تعرضنا للخطر وأذا ما أدركنا هذا الخطر أصبح هناك أمل في أن نتجنبه جميعا » .

٤٣ - ان مستقبلنا ، وحضارتنا ، وارواحنا مهددة بالخطر . فاذا كان معنا الآن برتراند راسل أو البرت اينشتاين فانها كانا سيضطران الى اصدار اعلان جديد ، يوجهان فيه نداء أقوى الى العالم . ويسرني أن الاحظ أن هناك مؤسسات في العالم قد أدركت هذه المشكلة ، لذلك لا بد من تأييد انشطتها . والحقيقة هي أنه لا بد من ان تكون هناك نهاية لجنون سباق التسلح النووي ، ولا بد من التوقف عن الانزلاق في طريق الفناء . هذا هو اقتناعي العميق ، وأود أن اختتم حديثي الى هذه الجمعية ببناء حار الى الممثلين والى الحكومات التي يمثلونها ، انه لمن مصلحتها أن تخضع جميع أهدافها الى ما يمكن أن يحقق الرقابة على سباق التسلح النووي قبل قوات الأوان .

٤٤ - وفي النهاية اسمحوا لي ان أعبر عن شعوري العميق بالامتنان لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتفهمها ولإدراكها وللتقدير الذي اظهرته لي طوال ٢٠ سنة كان لي خلالها شرف التحدث امام الجمعية العامة وأنا واثق من أنكم سوف تيدون نفس مشاعر الود والتفهم الى خلفي وابن وطني السيد هاتز بليكي .

٤٥ - وحيث انني أترككم الآن ، اتقن لكم كل النجاح في جهودكم الجماعية لتعزيز السلم والامن الدوليين ، ولتوفير جو من الاخاء والتفاهم وحسن النوايا سواء على المستوى الدولي او فيما تبدلونه من جهود لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم النامي .

٤٦ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب

تصبح بعض المنشآت النووية هدفا لأعمال حربية ويمكن بدء حرب اشعاعية ، في حين انها تكون قد بدأت بأسلحة تقليدية . ولا نستطيع أن نفكر في تبعات الهجمات العسكرية على أي من المفاعلات النووية الحالية التي يبلغ عددها ٢٦٠ مفاعلا ، أو على مفاعلات الابحاث وعددها ٣٠٠ مفاعل . ويجب توسيع نطاق البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف المؤرخ في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . ويحظر هذا البروتوكول في صيغته الحالية الهجمات العسكرية على المنشآت النووية ، غير أنه لم ينص على شيء بالنسبة للهجوم على مفاعلات البحوث النووية . ولا بد أن تتناول تلك الاتفاقيات جميع المنشآت النووية حتى يمكن تعزيز القانون الدولي الذي يحظر هذه الهجمات .

٣٦ - واسمحوا لي أن أضيف في كلمات قليلة شيئا عن نشاطي بصفتي عالم نووي شارك في تعميم وتطوير المنشآت النووية .

٣٧ - ففي عالمنا المعاصر ، قد غير العلم والتكنولوجيا العصرية وعدلا الكثير من أنماط حياتنا ، فمن تطوير مولد صناعات جديدة ، الى توسيع ، ومشروعات قائمة ، وبداية مشروعات قائمة ، وبداية مشروعات كبيرة ، وقد حقق العلم والتكنولوجيا رخاء لم يسبق له مثيل في جزء من العالم ، ولأول مرة في التاريخ ، بعنا آمال أولئك الذين كان نصيبهم من الحظ محدودا ، وجعلاهم يتطلعون الى مستوى أفضل من الحياة . واعتقد أن بإمكان العلم والتكنولوجيا النووية أن يلعبا دورا في تحقيق هذه التطلعات .

٣٨ - وفي الوقت ذاته ، وكما نعلم جميعا ، فان العلم والتكنولوجيا النووية قدما لنا وسائل تحطيم انفسنا . وعشرات الآلاف من الرؤوس النووية التي يعتقد انها موجهة الى المدن الرئيسية في الجزء الشمالي من العالم هي من ابداع العلماء النوويين والتكنولوجيين ، واذا لم نحد من الانتشار لا بد وأن يواجهنا قريبا شبح تعرض العالم لنفس المهالك . وخلال ٢٥ سنة ، ازدادات الطاقة المتفجرة للترسانات النووية بنسبة أكثر من ١٠٠٠ ضعف ويمثل ما بلغه بعضها قوة ثلاثة اطنان من المتفجرات التقليدية لكل رجل ، وامرأة ، وطفل على هذا الكوكب . والنفقات العسكرية - التي تزيد سنويا عن ٥٠٠ مليار دولار - مستمرة في النمو بمعدل سنوي يزيد على ٢٠ مليار دولار ، وفي هذا تبيد لموارد تحتاجها البشرية لتحسين أحوال الحياة البشرية في جزء أكبر من العالم .

٣٩ - ودون شك ، فان العلم والتكنولوجيا يتيحان لنا فرصا غير محدودة - لما هو طيب وما هو شرير - غير أنه يرجع لنا نحن الشعوب أن نختار الطريق الذي نسلكه ، ويرجع الى الانسان أن ينقذ نفسه من شر نفسه .

٤٠ - وعبر سنوات طويلة ، قبل الكثير حول موضوع الحد من الأسلحة النووية ، غير أن ما تم إنجازها بهذا الشأن هو قليل في الواقع . والمهمة دون شك صعبة للغاية غير أنه لا توجد مهمة اخرى تستحق أولوية أكثر منها . وقد أشار الامين العام الدكتور فالدهايم الى ذلك في تقريره السنوي عن نشاط المنظمة : « نزع السلاح في عصر نووي ، هو مسألة بقاء » . (A/36/1، الفرع السادس) . لا بد أن تكون لدينا الثقة في اننا نستطيع أن نبدأ في تصفية ما فعلناه ، ومن الواضح انه لا توجد أمة كبيرة أو صغيرة ذات سجل ناصع يمكن ان تثق بها وهي تقتني سلاحا قادرا على ابادتنا جميعا . وفي عالم تقسمه الثقافات والايديولوجيات وانعدام الثقة ، فان وجود الترسانات النووية لا يتمشى مع مصلحة بقائنا . وكما ورد في البيان الختامي للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية

- النووية دورا كبيرا في الوفاء باحتياجات المجتمع الدولي .
- ٥٥ - لقد عهد الى الوكالة القيام بدور متزايد الأهمية ، وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تطوير نظام مقبول دوليا للضمانات يحول دون امكانية قيام انتشار التقنيات النووية والمواد النووية بفتح الباب أمام الامكانيات العسكرية المحتملة .
- ٥٦ - اتنا ندين بالامتنان للسيد اكلوند لالتزامه الشخصي القوي بتحقيق هذه الأهداف ، ولجهوده النووية لتحويلها الى حقيقة واقعة . وانني لوانق من أن الأسس القوية التي ارساها سوف تمكن الوكالة من تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال الحيوي الهام في السنوات المقبلة .
- ٥٧ - لقد قدرت خير تقدير التعاون الوثيق والتعاون الشخصي والصداقة التي ربطتني بسيفارد اكلوند خلال هذه السنوات الأخيرة . انني أعلم انني أتحدث نيابة عنكم جميعا في تقديم تمنياتي له بالسعادة والنجاح في المستقبل .
- ٥٨ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ليقدم تقرير اللجنة [A/36/48] .
- ٥٩ - السيد بريبيسيفك (رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم لك تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، عن دورتها الاولى المنعقدة في فيينا في الفترة من ٣ الى ٧ آب/اغسطس ١٩٨١ . لقد قررت اللجنة التحضيرية بالاجماع أن تكلفني بصفتي رئيسها بالاضطلاع بهذه المهمة التي تعكس رغبتنا المشتركة في احاطة أعلى محافل الأمم المتحدة بمضمون مناقشاتنا بطريقة مباشرة وشاملة .
- ٦٠ - لقد اعتمد تقرير اللجنة التحضيرية - الذي اقدمه للجمعية لدراسته - بالاجماع أيضا ، وانني اعتقد أنه يعكس حقيقة كل ما تمكنا من انجازه خلال خمسة أيام من العمل المكثف في عاصمة جمهورية النمسا التي احاطتنا بكل حفاوة وكرم .
- ٦١ - عندما قررت الجمعية العامة في قرارها ١١٢/٣٥ تشكيل اللجنة التحضيرية ، قررت أيضا أن تكون دورتها الاولى ذات طابع تنظيمي كي تتمكن اللجنة من اعداد برنامج عملها . كما قررت الجمعية العامة في القرار ذاته أن تشكل اللجنة من سبعين دولة عضو على قدم المساواة مع الدول الاعضاء الاخرى التي قد تبدي اهتمامها بالمشاركة في عمل هذه اللجنة ، وطلبت من رئيس الجمعية العامة أن يعين الاعضاء وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل .
- ٦٢ - ان مقرر الجمعية العامة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة التحضيرية لم ينفذ بالكامل وأقول ذلك بأسف ، ولم يتمكن رئيس الجمعية العامة ، قبل دورتنا الاولى في شهر حزيران/يونيه الماضي ، من تعيين سوى ٥٤ دولة عضوا ، شاركت ٤٥ دولة منها في الاجتماع الاول للجنة . بالاضافة الى ذلك ، حضرت ٩ دول أعضاء اجتمع فيينا بصفة مراقب .
- ٦٣ - ويترب على المؤتمر أن يولي الاهتمام اللازم الى مخاطر انتشار الاسلحة النووية ، أخذا في الاعتبار الأهمية الحيوية التي

عن شكرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقرير القيم الذي قدمه للجمعية العامة منذ قليل . ان مضمون التقرير وبلاغته يبينان بوضوح أهمية الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق باستخدام أحد أهم مصادر الطاقة في عصرنا هذا ، أي الطاقة المولدة بالذرة . لقد قدم السيد اكلوند مساهمة فريدة الى المجتمع الدولي في هذا المجال خلال العشرين عاما التي شغل فيها منصب مدير عام الوكالة . وعلى الرغم من التكتسات الأخيرة فقد تزايد استخدام الطاقة الذرية ، الى حد كبير ، أثناء هذه الفترة ، ومن أجل السيطرة على قدرتها التدميرية الواسعة فانه لا بد من وضعها تحت رقابة فعالة .

٤٧ - لقد قدم لنا السيد اكلوند ، بفضل إدارته الحازمة الحكيمة ، مثلا للمنافع التي يمكن للقيادة الحكيمة أن توفرها في مجال التنظيم الدولي . وقد أتاحت لي خبرتي الشخصية ، المستقاة من سنوات طويلة من العمل في المؤسسات الدولية ، تقدير المساهمة القيمة التي قدمها السيد اكلوند في أعمال الوكالة وفي تعزيز الخدمة المدنية الدولية الحقبة .

٤٨ - ومن دواعي تقديرنا وسرورنا جميعا أن اتخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوة فريدة بتعيين السيد اكلوند مديرا عاما فخريا . ويمكن - ليس للوكالة فحسب ، بل لأسرة الامم المتحدة بأكملها - أن تعتمد على مشورته الفعالة المستمرة واشتراكه في هذا المجال الذي يعترف بامكانياته ، والذي تعتبر السيطرة الفعالة عليه هامة للغاية بالنسبة لمستقبل البشرية .

٤٩ - ولا يسعني إلا أن اختتم حديثي بعبارات شخصية أوجهها للسيد اكلوند . لقد وصلنا الى القمر وعدنا منه ، وكما ذكرنا الدكتور اكلوند في كلمته البليغة توا ، لقد أقمنا ترسانة نووية تحتوي على ما يوازي ثلاثة أطنان من مادة ال ت . ن . ت المتفجرة لكل رجل وأمرأة وطفل على هذه الأرض ، ولكننا لم نتمكن حتى الآن من إيجاد دواء لعلاج نزلات البرد العادية أو الوقاية منها التي يعاني منها السيد اكلوند والتي لم تتمتع من الحديث لبنا هذا الصباح ، وربما في ذلك عظة للمجتمع الدولي .

٥٠ - واعطي الكلمة الآن للأمين العام للامم المتحدة .

٥١ - الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن انضم الى الرئيس في الاعراب عن شكرنا للسيد اكلوند على تقريره القيم الذي استمعنا اليه منذ قليل .

٥٢ - أود أن انتهز هذه الفرصة لأوجه تحية خاصة يستحقها بجدارة السيد سيفارد اكلوند لبعده نظره وللتفاني الذي أدار به أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العشرين عاما الماضية ان خدمات السيد اكلوند البارزة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي الواقع للمجتمع الدولي ككل ، هذا اعترفت به الوكالة عندما قررت أن تعطيه منصب المدير العام الفخري . وقد أشار رئيسنا الى هذا الاعتراف الذي يستحقه بجدارة عمل السيد اكلوند .

٥٣ - لذلك ، يسعدني جدا أن يستمر السيد اكلوند في تعاونه مع الوكالة في السنوات المقبلة ، وعلى هذا النحو سوف لن نحرم من الاستفادة من آرائه الحكيمة ومن خبرته الواسعة .

٥٤ - لقد اعتمد المؤتمر العام للوكالة أيضا قرارا^(٤) أعربت فيه الدول الاعضاء عن تقديرها لمساهمة السيد اكلوند في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وقد ارتفع عدد الاعضاء ، خلال ادارته للوكالة ، الى اكثر من الضعف ، ولعبت الطاقة

٦٨ - وبالطبع ، إنه لمن الأهمية بمكان أن يشكل الأمين العام ، في أقرب فرصة ممكنة ، أمانة عامة للمؤتمر يرأسها أمين عام . ووفقاً للقرار ١١٢/٣٥ ، على الوكالة أن تضطلع بدورها في جميع مراحل الاعداد للمؤتمر بما في ذلك المشاركة في امانة المؤتمر .

٦٩ - أخيراً ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن أمني في أن تقوموا بدراسة تقرير اللجنة التحضيرية بالاهتمام الذي يستحقه ذلك المجال الهام من مجالات التعاون الدولي . وسوف يكون للمقرارات والوثائق التي سوف تصدر عن مؤتمر عام ١٩٨٣ ، بلا شك أثر دائم على ظروف التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ومن المؤكد أن ذلك له أثره على البرامج الائتمانية لجميع البلدان ، وبالتالي ، سوف تكون ارشادات الجمعية العامة ومقرراتها ذات أهمية أساسية لعمل اللجنة التحضيرية في المستقبل ، وانني على يقين من أننا سوف نتمكن من تنفيذ المقررات المعتمدة بصورة خلاقة ، لضمان نجاح مبادرة انبثقت كتعبير بالإجماع عن تصميم جميع أعضاء الأمم المتحدة .

٧٠ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن للممثل اليابان لتقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [A/36/L.10] .

٧١ - السيد اوكاوا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن تشيكوسلوفاكيا واندونيسيا اللتين ينتمي إليهما نائباً رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونيابة عن بلادي اليابان التي تشغل حالياً منصب رئيس مجلس المحافظين ، يشرفني أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/36/L.10 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٠ .

٧٢ - لقد استمعنا منذ لحظات باهتمام بالغ الى كلمة المدير العام للوكالة الدولية ، ونود أن نعرب له عن شكرنا لتقديم تقرير الوكالة لنا ، ولاستعراض انتباهنا الى أهم المسائل والقضايا التي تواجهها الوكالة ، والى التحديات التي يجب أن يواجهها المجتمع الدولي في المجال النووي في السنوات المقبلة .

٧٣ - وكما أعلن المدير العام السيد اكلوند ، هذه المرة الأخيرة التي يتحدث فيها الى الجمعية العامة بصفته مديراً عاماً للوكالة . ولا يمكننا الا أن ننظر باعجاب الى الخدمات الجليلة التي قدمها للوكالة وبالتالي للمجتمع الدولي خلال العشرين عاماً الماضية . ان تلخيصه الموجز لتطوير الأحداث على المسرح النووي في العالم خلال هذين العقدين ، كان مؤثراً ولا سيما أن الدكتور اكلوند نفسه هو الذي كان محور هذا العمل بصفته الموظف الدولي الذي يشغل أعلى منصب في هذا المجال . وانني واثق من أنني أعرب عن مشاعر جميع أعضاء هذه الجمعية عندما أشكر الدكتور اكلوند على خدماته الجليلة .

« في توجيه وإدارة التطور الناجح للوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء العشرين عاماً الماضية » ، وانني أقتبس تولي هذا من احدي فقرات مشروع القرار الذي أقدمه الى الجمعية العامة . كما تقدم التهنئة الى الدكتور هانز بلكس الذي سوف يخلف الدكتور اكلوند اعتباراً من الشهر القادم .

٧٤ - وفي مشروع القرار الذي أقدمه اليكم تلاحظ الجمعية العامة بارتياح ، ضمن أمور أخرى ، عمل الوكالة ودورها في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبخاصة في تقديم المعونة الفنية الى الدول النامية وفي التحسين المستمر لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة . وترحب الجمعية العامة بالنتيجة المستخلصة

أوكلت الى ذلك المجال الحيوي من مجالات التعاون الدولي ، والتوقعات التي نعتقد أننا نشترك فيها جميعاً من حيث أن قرارات مؤتمر ١٩٨٣ ستمثل خطوة حاسمة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ومع أخذ أهمية تلك القضايا في الاعتبار لا يسعنا الا أن نأمل في أن تشهد الدورة المقبلة للجنة التحضيرية عدداً أكبر من الدول الاعضاء المشاركين فيها ، بحيث يتجاوز عددها ٧٠ دولة . وسوف يعزز ذلك ، بلا شك ، عملية التحضير ، ويضمن أن يعكس عمل اللجنة التحضيرية اهتمامات وآراء أكبر عدد من الدول المهتمة بتيسير التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، لصالح المجتمع الدولي بكامله ، وخاصة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للدول النامية .

٦٤ - وكما جاء في تقرير اللجنة ، في بداية دورتها الاولى ، فان اللجنة التحضيرية قد انتخبت هيئة مكتب تتألف من الرئيس وثمانية نواب للرئيس ومقرر . وقررت اللجنة ، في الوقت نفسه ، أن يضطلع المكتب بمهامه بنفس التشكيل خلال فترة الاعداد المؤدية الى افتتاح المؤتمر . وانني أعتقد أن تشكيل هيئة المكتب المبني على التمثيل الجغرافي الواسع ، والتفاني الذي أبداه أعضاؤها في بداية عملهم ، يبرر الثقة في أن تستمر هيئة المكتب في الاضطلاع بمهامها الحساسة ، بما يرضي جميع الدول المشتركة .

٦٥ - وقد أبدت اللجنة استعدادها في بداية مشاوراتها ليزيل كل جهد ممكن لاعتماد قراراتها بتوافق الآراء . والتقرير الذي تدرسونه الآن قد اتفقت عليه جميع الوفود المشتركة في الاجتماع الاول للجنة التحضيرية . وذلك بالطبع ، لا يعني أن عدداً من الدول المشتركة لم تكن تفضل أسلوباً آخر في معالجة بعض الموضوعات التي درستها . وسوف تواجه اللجنة ، وهي تواصل عملها ، قضايا معقدة ومثيرة للجدل ذات طابع هام . واود أن أؤكد أنني أنوي ، في اضطلاعي بهذه المهمة التي أوكلت الي وأعتقد أن هذه هي رغبة جميع الدول المشتركة ، في أن نستمر في بذل كل جهد ممكن للتوصل الى نتائج يقبلها جميع المشاركين . وأتوقع أن النظام الداخلي الذي سوف يعد في الاجتماع الثاني للجنة سوف ييسر تلك الجهود ، ويكتفها .

٦٦ - لقد توصلت اللجنة التحضيرية الى اتفاق بشأن تاريخ ومكان ومدة المؤتمر ، وقبيلت اللجنة صيغة اتفق عليها بشأن عدد ومدة ومكان دورتها المقبلة . وفي رأبي أننا سوف نحتاج الى الوقت المتبقي بكامله لتمكين اللجنة من الانتهاء من عملها بطريقة تمكنها من أن تعد أفضل اعداد لنجاح مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٦٧ - ويبدو واضحاً في التقرير الذي سوف تقومون بدراسته ، أن عدداً من الوفود المشتركة في الدورة الاولى للجنة اعتبرت أنه من المفيد البدء في هذه الدورة بدراسة الموضوعات الجوهرية التي تحدد طابع وأهداف المؤتمر . ورأت دول أخرى مشتركة أن الوقت لم يحن بعد لمعالجة الامور الجوهرية في الدورة التنظيمية الاولى ، غير أنه من المؤكد أنه يتعين على الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية أن يواجه القضايا الجوهرية مهما كانت درجة تعقيدها ، كما سيكون عليه أن يقرر جدول الأعمال المؤقت لدورة ١٩٨٣ ، واعتماد الوثائق الضرورية لانجاح ذلك المؤتمر . وأعتقد في هذا الصدد ، أنه من الضروري ، لمواصلة نشاط اللجنة التحضيرية ، أن تنصرف جميع الدول القادرة على ذلك وفقاً للقرار ١١٣/٣٥ وأن تقدم لأمين عام الامم المتحدة آراءها فيما يتعلق بجدول الأعمال والمسائل الاخرى المرتبطة بعمل مؤتمرا في المستقبل .

يبحث جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية لتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في أنحاء العالم. اننا نعتقد أنه سوف يعتمد خطوطا رائدة على المدى الطويل وحلولا يتفق عليها بالنسبة الى مستقبل أمن للتعاون الدولي الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

٨١ - وفي تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت دورتها الأولى في شهر آب/أغسطس من هذا العام، فقد وضع أن اللجنة قد قررت أن تتقدم بتوصية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يعقد هذا المؤتمر في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. ونحن نؤيد هذه التوصية، ونتوقع أنها ستجد تأييدا من الجمعية العامة.

٨٢ - وفي ضوء أهمية المسائل التي سوف تبحث في المؤتمر، فاننا نعتقد أن اللجنة التحضيرية في عملها مستقبلا سوف تبدأ في الاعداد الجوهري للمؤتمر. ومن الشروط الأساسية في هذا الصدد، التوصل الى صيغة نهائية لتعيين الأعضاء، ونحن نعتقد أن ذلك سوف ينجز في الوقت المناسب لتمكين الأعضاء الجدد من الاشتراك بشكل فعال في أعمال الدورة القادمة للجنة.

٨٣ - ان الخطوط الرائدة لعمل اللجنة في الاعداد للمؤتمر، ينبغي أن تكون هي مبادئ استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولا سيما تلك التي وردت في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢. وانطلاقا من هذه المبادئ يجب أن تعتمد اللجنة أولا قرارا يتعلق بمشروع جدول أعمال المؤتمر ونحن نرى أن جدول الأعمال يجب أن يتضمن بحثا عن أهمية التنمية واستخدام الطاقة النووية للرقي الاجتماعي والاقتصادي ولا سيما في البلدان النامية، بالإضافة الى اعتماد تدابير من شأنها تحقيق التعاون الدولي في هذا المجال.

٨٤ - ونحن نعتبر أيضا أن الاعداد الجوهري الذي يجب أن تقوم به اللجنة، ينبغي أن يتضمن اعداد مشروع وثيقة ختامية لاعتباره من المؤتمر. ونحن نرى أن هذه الوثيقة يجب أن تكون: أولا، اعلانا يحتوي على تقييم للموقف في مجال تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بالإضافة الى المبادئ والأهداف الخاصة بالتعاون الدولي في هذا الصدد. ثانيا، برنامجا للعمل يتضمن نظاما مفضلا للتدابير والأعمال الخاصة بجميع نواحي تطبيق الطاقة النووية يعكس اتفاقا دوليا جديدا في الرأي في هذا المضار.

٨٥ - واذا ما أثبت هذا المفهوم أنه مقبول، ونحن نعتقد أنه لن يكون هناك اعتراض على ذلك، فان اللجنة التحضيرية لا بد وأن تضطلع بمهمة في غاية الأهمية. ولذلك ينبغي أن يهيأ لها الاطار الزمني الضروري والارادة السياسية المحسنة المنشودة والدعم اللازم. ونحن نشعر بأن توصيات اللجنة بشأن المدى الزمني لدوراتها مستقبلا لا تتطابق مع العمل الذي يجب عليها القيام به. ولذلك فانه من الضروري تهيئة دورات أطول مدى للجنة في العام المقبل. وعلى اللجنة ايضا أن تنظم عملها بالشكل الذي تراه ضروريا، بما في ذلك انشاء الافرقة العاملة التي يمكن أن تعقد حتى اجتماعات فيها بين الدورات، اذا ما كان ذلك ضروريا لاضطلاعها بمهمتها.

٨٦ - وهناك رأي مقبول عموما وهو أن أحد الاجتماعين المقترح عقدهما في العام المقبل ينبغي أن يكون في نيويورك، والسبب في ذلك يرجع الى ان عددا كبيرا من البلدان النامية يجد انه من المناسب أن تعقد مثل هذه الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، فان هناك عددا من البلدان سوف يواجه صعوبات اذا ما عقدت هذه الاجتماعات في أماكن ليس له تمثيل دبلوماسي فيها، وإلى جانب ذلك فان عقد الاجتماعات في نيويورك

التي مؤادها أنه في عام ١٩٨٠، كما في السنوات السابقة، ظلت المواد الخاضعة لنظام الضمانات مستخدمة في أنشطة نووية سلمية أو تم التأكد بصفة مناسبة من مجالات استخدامها.

٧٥ - وهناك عنصر جديد في مشروع قرار هذا العام، وهو الاشارة الى عمل لجنة ضمانات الامداد التي نرجو أن تسهم في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المزمع عقده عام ١٩٨٣، والاشارة كذلك الى دور الوكالة في الاعداد لهذا المؤتمر وأثناء انعقاده.

٧٦ - وختاما هذه الكلمة الموجزة أود أن أعرب عن الأمل في اعتماد مشروع القرار A/36/L.10 لتوافق الآراء كما كان الحال في السنوات السابقة.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد نايق (باكستان).

٧٧ - الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أدعو السيد ممثل يوغوسلافيا الى تقديم مشروع القرار A/36/L.11.

٧٨ - السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الحقائق المعروفة أن النمو المستمر في الاقتصاد العالمي والتطور السريع في البلدان النامية، يعتمدان على وجود موارد الطاقة بشكل كاف. وتبذل جهود كثيرة على الصعيدين الوطني والعالمي لمواجهة المتطلبات المتزايدة من الطاقة، ومع هذا، تختلف الحالة من بلد الى آخر، فبعض البلدان تقتني موارد الطاقة والموارد المالية والتكنولوجية، والبعض الآخر تتوافر لديه موارد وفيرة من الطاقة غير أنه يفتقر الى التكنولوجيا والى المهارة اللازمة للاستخدام الكامل لهذه الامكانيات. غير اننا نشعر بقلق خاص ازاء تلك البلدان التي تفتقر الى كل ذلك. ويتعين على المجتمع الدولي ان يولي هذه البلدان اهتماما خاصا. اذ أنها تحتاج الى معونة كاملة لتحقيق الحد الأدنى من التنمية. واذا ما أخذنا في الاعتبار أن عددا كبيرا من البلدان النامية يفتقر الى موارد الطاقة، فان أفضل وسيلة يمكن اللجوء اليها بالنسبة لهذه البلدان هي تطبيق الانجازات التقنية في مجال انتاج الطاقة. وهذا هو السبب الذي يدعو هذه البلدان الى أن تبدأ طريق تنمية الطاقة النووية. وهي تواجه في سعيها هذا العديد من المشاكل التي ينبغي للمجتمع الدولي الاهتمام بوضع حل لها.

٧٩ - وعلى أية حال، فان تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، يواجه سياسات احتكارية ومجموعات تدافع عن مواقفها ومصالحها، وهي تتبع أنظمة من التعاون الدولي تمكثها من السيطرة على تنمية التكنولوجيا النووية في هذه البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية، ويعتبر ذلك جهدا لتبرير منع انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فاننا لا يمكن ان نقبل النتيجة التي مفادها أن نقل التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية يؤدي تلقائيا الى انتشار الأسلحة النووية. وليس هناك شك في أن هذا الخطر قائم، غير أنه من الضروري تجنبه وذلك عن طريق وضع سياسات يتفق عليها دوليا مع العمل على ايجاد نظام مقبول لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٠ - وفي هذا الصدد فان المهمة الأكثر إلحاحا، هي ازالة العوائق التي تقف في سبيل التعاون بين الدول فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولهذا، فاننا نعلق أهمية كبرى على مؤتمر الأمم المتحدة القادم لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي ينبغي أن

المعلومات بشكل مكثف في مجالات مختلفة بين معامل الوكالة ومؤسسات البحث العلمي في النمسا. ويتضمن هذا التعاون بحوثاً خاصة بتطبيق النظائر والاشعاع في مجالات الزراعة والدواء وعلم البيئة.

٩٥ - وإذا ما نظرنا الى ما تبذله الوكالة من جهود لتعزيز أنشطتها في مجال المساعدة التقنية الى البلدان النامية، فاننا نستطيع الشعور بالتشجيع لحقيقة أن اجمالي الموارد المتاحة قد ارتفع الى ٢١,٧ مليون دولار في ١٩٨٠، وتشعر النمسا بارتياح إذ ترى ان هذا الارتفاع مستمر. ولقد زادت النمسا من مساهمتها الطوعية في صندوق المساعدة التقنية لعام ١٩٨٢ بنسبة ٢٠ في المائة بما يساوي ٢٠٠ ١١٥ دولار.

٩٦ - ويظل منع مزيد من انتشار الأسلحة النووية، أكثر البنود تطلباً لدراسة عاجلة في جدول الأعمال الدولي. وتعلق النمسا أهمية فائقة على هذه المشكلة، ولذلك فانها تدعم بقوة عمل الوكالة الدولية في مجال الضمانات. وفي هذه المرحلة، فاني أود أن أؤكد أن حكومة النمسا قد أدانت بشدة الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي. ولا يشكل هذا العمل مجرد انتهاك خطير للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بل انه يشكل أيضاً ضربة لنظام ضمانات الوكالة. ونحن مقتنعون تماماً بأن أي عمل عسكري انفرادي يرمي الى منع الأنشطة النووية لأمة أخرى ليس له مبرر وهو عقيم وغير منتج لأنه قد يزيد الخطر الذي يستهدف ازالته. وحكومة النمسا على ثقة تامة بإمكانية الاعتقاد على نظام الوكالة للرقابة النووية، أنه من الممكن، بل لا بد من التغلب على أية أوجه قصور تقنية. والواقع أننا نشعر في ضوء سجلها الرائع بأنه لا بد من توسيع نطاق غطاء نظام الضمانات. ويدعم وقد النمسا المفهوم القائل بضمانات كاملة النطاق وكذلك المقترح الذي يطلب الى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كشرط مسبق لجميع الامدادات النووية في المستقبل، أن تلتزم بتطبيق الضمانات على جميع مصادر المواد الانشطارية الخاصة. ويمكن لنظام عالمي صحيح للضمانات أن يمضي قدماً في تقليل خطر انتشار جديد للأسلحة النووية.

٩٧ - ويلاحظ وقد النمسا بارتياح أن اللجنة المعنية بضمانات الامداد قد قامت بعمل جوهري. واننا نأمل في أن تؤدي المفاوضات الجارية بين البلدان الموردة والمتلقية الى نتائج من شأنها تحقيق العدل في هدفها الزدوج: وهو الوفاء بالرغبة المشروعة بترتيبات طويلة الأمد يمكن التنبؤ بها بشكل أصدق بالنسبة للامداد بالمواد النووية والمعدات والتكنولوجيا وخدمات دورة الوقود، وهو أيضاً استبعاد اساءة استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية.

٩٨ - وأود أن انتقل الآن الى مسألة السلامة النووية، وهي عنصر هام آخر في تفويض الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد اتضح على نحو متزايد في الأعوام الماضية ان مستقبل القوى النووية كمصدر أساسي للطاقة يعتمد الى حد كبير على القدرة في تناول مسائل السلامة لمحطات توليد الطاقة النووية والترتيبات الملزمة للتخلص من الفضلات النووية، بشيء من الارتياح. وطالما أنه لا يمكن وضع حل لهذه المشاكل لا من خلال التعاون الدولي، فان وفد بلادي يعلق أهمية عظمى على برامج الوكالة ذات الصلة.

٩٩ - ومنذ عام ١٩٧٩ يمضي وفد النمسا في مبادرة من شأنها تيسير التعاون بين البلدان المجاورة فيما يتعلق بجوانب عبر الحدود لمحطات القوى النووية. ويعتمد اقتراحنا على اعتقاد مؤاده انه

سوف ينتج عنه توفير كبير.

٨٧ - ولقد تقدمت اللجنة التحضيرية بتوصية مؤاها أن الأمين العام للأمم المتحدة سوف يقوم بأسرع وقت ممكن بإنشاء أمانة صغيرة للمؤتمر يرأسها الأمين العام للمؤتمر. وعلى أساس التجارب السابقة في اعداد مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة، فانه من الواضح أن انشاء الامانة في وقت مناسب سوف يسهم بشكل فعال في الاعداد الناجح لهذا المؤتمر أيضاً. ويبدو من الملائم كثيراً أيضاً أن ينشأ الجهاز من ادارة الموارد الطبيعية في امانة الامم المتحدة بتعاون مناظر من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، فانه من الضروري ان ننظر بأسرع وقت ممكن في تعيين شخص مناسب ليكون أميناً عاماً للمؤتمر.

٨٨ - ونحن ندعم النتيجة التي خلصت اليها اللجنة التحضيرية، وهي ضرورة أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور فعال في جميع مراحل الاعداد للمؤتمر وفقاً للقرار ١١٢/٣٥ للجمعية العامة. وبهذا المعنى فاننا نأمل في أن تدرج هذه الأنشطة في برنامج الوكالة لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

٨٩ - ونظراً الى أهمية الاعداد للمؤتمر، فان وفد بلادي يعتقد أنه من الضروري أن يدرج بحث تقرير اللجنة التحضيرية بوصفه بنداً منفصلاً في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة.

٩٠ - ولقد قامت مجموعة من البلدان النامية من بينها يوغوسلافيا بتقديم مشروع القرار A/36/L.11، بعد مشاورات مع عدد أكبر من البلدان التي لم تشارك في تقديمه، الى الجمعية العامة ويتضمن مشروع القرار هذا الذي يشرفني تقديمه بالنيابة عن ١٤ مقدماً، انضمت إليهم فنزويلا ومالي والمكسيك ونيجيريا، المواقف التي عبرت عنها منذ قليل.

٩١ - ونحن نعتبر ان تنفيذ الاتجاه الأساسي لهذه الآراء سوف يضمن الاعداد الناجح، والى حد كبير، النتائج المثمرة للمؤتمر ذاته. وتحقيقاً لهذا الهدف، سوف يكون من المرغوب فيه اعتقاد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال في السنوات الماضية. وبغية تحقيق هذا الهدف، فاننا على استعداد لبذل جهد مخلص في المشاورات المقبلة، ونحن نتوقع ذلك من الآخرين.

٩٢ - السيد كليستل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باديء ذي بدء، أن أعرب للسيد اكلوند عن شكرنا الخالص لتقديمه الواضح والشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٠. ونحن ممتنون بصفة خاصة لتقييمه فائق الأهمية للموقف الدولي المتعلق بالطاقة والمعلومات القيمة التي قدمها بشأن أحداث العام الحالي.

٩٣ - وكما كان الحال في السنوات الماضية، فاني أود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن حكومة النمسا تقدم دعماً الكامل الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحن اليوم مقتنعون، أكثر من أي وقت مضى، بأنه يتعين على الوكالة أداء دور حاسم في مجال العلاقات الدولية وبأنه لا بد لأنشطتها متعددة الجوانب من أن تطور وأن تعزز بشكل أكبر. كما يتعين على الوكالة، في جهودها مستقبلاً، أن تحافظ على توازن منصف وعادل بين وظيفتها كمصدر للمساعدة التقنية للبلدان النامية وبين أدائها لمسؤولياتها بشأن عدم الانتشار.

٩٤ - ومن دواعي الارتياح أن نلاحظ انه، بفضل ظروف التقارب الجغرافي، توثقت العلاقات وحدث تطور في تبادل

حكومة فنلندا أن أضْم صوتي اليها في الثناء على المدير العام لادائه الفريد في إدارته للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة امتدت الى عشرين عاما ، وقد قَدِم ، وهو في منصبه هذا ، خدمات جليلة الى المجتمع الدولي بكامله . ويعود إليه ، الى حد كبير ، الفضل في ما حققته الوكالة من نجاح أثناء إدارته لها ؛ إذ استطاعت الوكالة في تلك الفترة أن تكيف نفسها بنجاح وفقا للاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي في مجال الاستخدام السلمي للذرة . ونحن نقدم لخلفه ، السيد بليكس من السويد ، أطيب التمنيات بالنجاح في مهمته الشاقة .

١٠٤ - ونكرر القول بأن كلمة السيد اكلوند والتقرير السنوي للوكالة قد أبرزوا الدور الأساسي لهذه الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . ان أداء الوكالة يستحق الثناء . ونحن نلاحظ ضمن المنجزات الواضحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أنه لم يتم كشف أي تحويل غير شرعي للمواد الخاضعة للضمانات . كذلك فقد تم إبرام اتفاقات جديدة للضمانات وانضم عدد جديد من الدول الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ورغم ذلك ، فإن استمرار وجود منشآت غير خاضعة للضمانات في عدد من الدول يذكرنا باستمرار بالسبب الذي يبرر الخوف من انتشار الاسلحة النووية .

١٠٥ - ورغم المشكلات والقيود المتعددة ، فالحقيقة الأكيدة هي أن التكنولوجيا النووية سوف توفر ، في المستقبل القريب ، مصدرا هاما للطاقة في عدد متزايد من الدول . ان فنلندا - على سبيل المثال - تعد من بين الدول التي تلعب فيها التكنولوجيا النووية دورا هاما في إنتاج الطاقة . لقد ارتفعت هذا العام نسبة اسهام الطاقة النووية في إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في بلادي الى الثلث . وبالتالي ، فإننا نهنئ بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

١٠٦ - ان أهم المشكلات المتعلقة بالطاقة النووية هي مسألة انتشار الأسلحة النووية . أو كما قال الدكتور اكلوند في كلمته الافتتاحية : ان خطر انتشار الأسلحة النووية - على المدى الطويل - سوف يأتي في المقام الثاني بعد خطر الحرب النووية . ونحن لا نزال نعتقد أنه ليس هناك تناقض بين تعاون أوسع في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ونظام أكثر فعالية لمنع الانتشار وعلى عكس ذلك ، فإننا نعتقد أن هذه الأهداف مترابطة ، ولا يمكن بلوغها الا بتحقيقها سويا .

١٠٧ - وفي ضوء خلفية الصعوبات التي نواجهها في مجال التعاون النووي الدولي هناك شعور بالخوف من انتشار الأسلحة النووية . وهذا الشعور بالخوف قائم لأن بعض الدول امتنعت عن الالتزام أمام المجتمع الدولي بعدم الانتشار عن طريق الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو على الأقل قبول اخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات .

١٠٨ - ان احدي هذه الدول وهي اسرائيل ، قد هاجمت في حزيران/يونيه منشأة خاضعة لضمانات الوكالة في العراق وهي طرف في معاهدة عدم الانتشار . وقد أدان مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بكامله هذا العمل الذي يمثل شكلا جديدا للعنف الدولي على يقين من أنه رغم الهجوم الاسرائيلي ، فإن مصداقية الوكالة ومصداقية نظام ضماناتها لم يتم المساس بها .

١٠٩ - وفي الأعوام المقبلة سوف يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواجه تحديات في جميع مجالات أنشطتها ، وفي هذا

لمصلحة كل دولة تقضي بأن تطبق جاراتها معايير السلامة المتفق عليها لاقامة وتشغيل محطات القوى النووية بشكل يضمن الاقلال من خطر الحوادث واستبعاد آثار ذلك على المجال الحيوي للبلدان المجاورة . ونحن نعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، نظرا لخبرتها الفاتحة في هذا الصدد ، هي الجهاز الملائم لتناول هذه المشكلة . ولذلك فقد تقدمنا باقتراح بتشكيل فريق عمل فني في اطار الوكالة لمناقشة مسألة « معايير السلامة لمحطات القوى النووية بالقرب من الحدود الدولية » ووضع مجموعة من أدنى المعايير التي يمكن تطبيقها في المفاوضات بين الدول المتجاورة .

١٠٠ - وأود أن أؤكد من جديد أن النمسا تدرك تمام الادراك مسؤولياتها الخاصة كدولة مضيئة للوكالة . ونحن نسلم بأنها في مقرها الحالية ، في مركز فيينا الدولي ، تتمتع الوكالة بظروف عمل تسهل تحقيقها لمهمتها وتمكنها من الاحتفاظ بالمستويات العالية للامتياز والكفاءة . وفي عام ١٩٨١ ، بدأ نفاذ وثيقتين قانونيتين مبرمتين بين الوكالة وحكومة بلادي وهما : « الاتفاق الخاص بأن يكون مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مركز فيينا الدولي » و« الاتفاق المتعلق باقامة وإدارة صندوق مشترك لتمويل الاصلاحات والاستبدالات الهامة الواجب اجراؤها في مركز فيينا الدولي . وكممثل للبلد المضيف ، يسعدني أن أسجل ان اقامة الوكالة في مركز فيينا الدولي قد تمت من خلال شكل قانوني ملائم وأن مسألة كيفية تمويل الاصلاحات والاستبدالات في المستقبل قد وجدت حلا يدعو الى الارتياح بشكل مقبول ومتبادل . ونحن على ثقة من أن جميع المسائل المتعلقة بمقر الوكالة في فيينا ، سوف تسوى باستمرار بنفس روح التعاون والتفاهم المتبادل .

١٠١ - وفي الختام ، أود أن أشيد بالسيد سيجفارد اكلوند الذي أشرفت مدة خدمته كمدير عام على الانتهاء . وقد أسهم السيد اكلوند خلال العشرين عاما التي مضت على توليه ادارة المنظمة ، اسهاما فائقا في تطويرها الناجح . وبفضل مهارته الدبلوماسية وقدراته الادارية وخصاله الشخصية البارزة ، فإن السيد اكلوند قد ترك طابعه الشخصي على الوكالة . ولقد لاحظت وفد بلادي بارتياح أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد منح السيد اكلوند لقب « مدير عام فخري » ونحن نأمل في أن تستمر الوكالة في الاستفادة من مشورته القيمة . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الخالص للعلاقات الودية الوثيقة بين حكومة بلادي وبين المدير العام ، ونحن نشكره لتعاونه الممتاز وعونه القيم في أمثلة لا حصر لها عبر السنوات الماضية . لقد أقام السيد اكلوند ، علاوة على علاقته المهنية الممتازة ، روابط صداقة شخصية متينة مع العديد من الشخصيات النمساوية البارزة التي تقدر تمام التقدير مشورته الحكيمة ودعمه الكبير . واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني الشخصي للسيد اكلوند وعن أطيب تمنياتي له بمستقبل زاهر .

١٠٢ - وأود أيضا أن أعرب عن تهنيتنا الصادقة وعن أطيب تمنياتنا للسيد هانز بليكس الذي عين خلفا للسيد اكلوند في منصب المدير العام . ويسعدنا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اختارت هذا الرجل السياسي البارز المحنك كمدير لها واننا نتطلع بسرور الى التعاون معه .

١٠٣ - السيد باستينين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان السيد رئيس الجمعية العامة والسيد الأمين العام للأمم المتحدة ، قد أشادا منذ لحظات بمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد اكلوند ، وأرجو أن تسمحوا لي نيابة عن

١١٥ - لقد اقتبست هذا الجزء من النظام الأساسي للوكالة الذي اعتمده المجتمع الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ ، وبدأ نفاذه في تموز/يوليه ١٩٥٧ ، لأنه يمثل جوهر أهداف ووظائف الوكالة الموجودة في فيينا . وقد لجأت الى ذلك أيضا ، لأنه على أساس اعتبارات سياسية عليا ، كانت هناك محاولة - وينبغي أن يقال أنها محاولة كادت ان تكون ناجحة الى حد كبير - لتشويه دور أحد أجهزة منظومة الأمم المتحدة التي أنشئت في المقام الأول ، كما نعلم ، لتشجيع التعاون الدولي في التنمية السلمية للطاقة النووية . ان أولئك الذين يدعون - مستندين الى وظيفة واحدة فقط من الوظائف المختلفة للوكالة - وهي أن السبب الوحيد لوجود هذا الكيان هو القيام بدور رجل الشرطة الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية ، يخفون لأسباب لا داعي لذكرها هنا الهدف الأساسي للوكالة وأكرر أنه « تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع » . وكما يقال الآن ، ان ما أدى الى تسييس الوكالة لم يكن الطلبات الشرعية للبلدان النامية التي ترغب في أن يتم الاضطلاع بهذه المهمة على أحسن وجه ، بل هي التنية في تحديد دور الوكالة في وضع مزيد من القيود ، تحت شعار عدم انتشار الأسلحة النووية .

١١٦ - أولا وقبل كل شيء ، فبموجب معاهدة عام ١٩٦٧ . بشأن حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ثم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، انيطت بالوكالة في فيينا مهام محددة بغية التشجيع على التخلي عن الخيار النووي العسكري . وبموجب معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، اعتبرت الوكالة أداة فعالة للمساهمة في الحد من انتشار الأسلحة النووية ولو أبقيا ، حيث أن هاتين المعاهدتين لم تستطعا عمل أي شيء فيما يتعلق بالانتشار الرأسي كما رأينا ذلك بشعور من الأسى يوما بعد يوم . ولم يكن واضعو هاتين الوثيقتين - واحداهما على نطاق اقليمي والأخرى على نطاق عالمي - يقصدون الحد من أو إلغاء الدور الرئيسي للوكالة في تعزيز وتشجيع وتوجيه أنشطة مطردة في المجال النووي لصالح البشرية جمعاء .

١١٧ - الا أن خطر تسييس الوكالة عن طريق زيادة أنشطتها في مجال الضمانات قد أثبتت أنه أكبر مما توقعه أولئك الذين كرسوا كل جهودهم لوضع هاتين المعاهدتين . والحقيقة أنه عندما تم التفاوض بشأن هاتين الوثيقتين ، قصدت أمريكا اللاتينية في احدي هاتين الحالتين والمجتمع الدولي في الحالة الأخرى ، مجرد استخدام الصكوك المتوفرة للحد من خطر انتشار الأسلحة النووية . لقد كان من الواضح جدا لحكومتني - حيث أنها لعبت دورا هاما في التفاوض بالنسبة لمعاهدتي تلاتيلولكو وعدم الانتشار - أنه ، عند السعي لتحقيق الهدف السياسي والاقتصادي والمعنوي الذي لا سبيل للاعتراض عليه ، والرامي الى القضاء على خطر الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية ، لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن اعتبر الالتجاء الى الوسائل المتوفرة لدى الوكالة في فيينا لضمان عدم تحول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الى أغراض عسكرية ، أساسا أو - في الحقيقة - حجة لتشيط أو الحد من أو القضاء على امكانية التطور النووي من أجل أغراض مدنية في معظمها ، مثل توليد الطاقة الكهربائية والاستخدامات العديدة للذرة في الزراعة والصناعة والطب . وبالإضافة الى ذلك ، فان تعزيز التنمية الاقتصادية العامة ، والذي تكمن أهميته في قدر ما يحقق وينمي من رخاء اجتماعي أصيل ، لا يمكن تصور حدوثه بي

الصدد ، يسعدنا أن نلاحظ زيادة سريعة في الاعتمادات المخصصة للمساعدة التقنية للوكالة . ونحن نرحب أيضا بعمل الوكالة المستمر في مجال السلامة النووية وفي وضع نظام للخزن الدولي للبلوتونيوم .

١١٠ - ويعتبر توفر الامداد والخدمات على نحو أكيد وملائم ، مع امكانية التنبؤ بها ، للدول التي قبلت الالتزام بقيود فعالة لعدم الانتشار . لذلك ، فاننا نؤيد عمل اللجنة الخاصة بضمانات الامداد والأسلوب الواقعي الذي اتبعته .

١١١ - اننا نرى ان مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، المزمع عقده في عام ١٩٨٣ ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسائل ذات الصلة التي تناقش في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان لجنة ضمانات التوريد لها أهمية خاصة في هذا المجال . وينبغي لذلك أن تحيط اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة علما بعمل هذه اللجنة لأخذها في الاعتبار عند الاعداد للمؤتمر وعقده ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

١١٢ - وفي رأينا أن احراز تقدم جوهرى في عمل لجنة ضمانات الامداد يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق أهداف المؤتمر . وفنلندا ، باعتبارها عضوا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، على استعداد للعمل بصورة بناءة ، بالتعاون مع الآخرين ، لضمان نجاح هذا المؤتمر .

١١٣ - السيد جونز اليزدي ليون (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسيانية) : ان المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية تنص على أن سبب وجود الوكالة هو أنها : « تعمل على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع » . وتضيف المادة نفسها أن الوكالة « تسهر وسع طاقتها ، على ضمان عدم استخدام المساعدة التي تقدمها ، أو التي تقدم بناء على طلبها أو تحت اشرافها أو رقابتها ، على نحو يخدم أي غرض عسكري » .

١١٤ - وحتى يمكن للوكالة تحقيق هذه الأهداف ، فقد أناط بها النظام الأساسي ، في مادته الثالثة ، الوظائف التالية : « أن تشجع وتساعد البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية في العالم أجمع ، وأن تعمل كوسيط ، اذا طلب منها ذلك ، كيانا تجعل أحد أعضاء الوكالة يقدم الى عضو آخر خدمات أو مواد أو تجهيزات أو منشآت ، وأن تقوم بأية عملية أو خدمة يكون فيها دفع للبحث في مجال الطاقة الذرية أو تنميتها أو تطبيقها العملي للأغراض السلمية » . كما أناط النظام الأساسي بالوكالة ، في المادة نفسها : « أن توفر ، وفقا لأحكام هذا النظام ، المواد والخدمات والتجهيزات والمنشآت اللازمة لسد حاجات البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية » ، « أن تيسر تبادل المعلومات العلمية والتقنية » ، « وأن تشجع تبادل العلماء والخبراء وتدريبهم » . ولم ينط النظام الاساسي بالوكالة ما تأتي على ذكره فيما يلي من مهام إلا في المرتبة الخامسة من وظائفها : « أن تضع وتطبق ضمانات ترمي الى ضمان كون المواد الانشطارية الخاصة وغيرها من المواد ، والخدمات والتجهيزات والمنشآت والمعلومات التي تقدمها الوكالة ، أو التي تقدم بناء على طلبها أو تحت اشرافها أو رقابتها ، لا تستخدم على نحو يخدم أي غرض عسكري ، وأن تطبق هذه الضمانات ، على أي ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف اذا طلب ذلك أطرافه ، أو على أي نشاط من أنشطة دولة ما في ميدان الطاقة الذرية اذا طلبت ذلك تلك الدولة » . ثم يذكر النظام الأساسي بعد ذلك سلسلة من الأنشطة التي تكمل الوظائف المذكورة آنفا .

١٢١ - السيد اسرئيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد درس الوفد السوفياتي تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستمع الى البيان الذي قدمه المدير العام للوكالة. اننا نلاحظ بارتياح أن مضمون تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبيان السيد إكلوند يشهدان على العمل العظيم الذي قامت به الوكالة في العام الماضي. ويقدر الوفد السوفياتي تمام التقدير الدور الهام للوكالة في تعزيز التعاون بين الدول وذلك بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وممارسة الرقابة الدولية الفعالة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية. وقد اثبتت الوكالة، خلال سنوات وجودها، فان قدرتها على أن تصبح وسيلة هامة في الحملة الرامية الى الحفاظ على السلم وتعزيز التعاون الدولي.

١٢٢ - يرجع الفضل الكبير في ذلك الى المدير العام السيد إكلوند. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نعبر نيابة عن الوفد السوفياتي عن تقديرنا العميق وامتناننا الكبير للسيد إكلوند للسنوات الطويلة من الجهد المثمر التي أمضاها في منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونود أيضا أن نعبر عن تمنياتنا له بالصحة الطيبة والنجاح في المستقبل.

١٢٣ - كما نود أن نتهى السيد بليكس على انتخابه بالاجماع خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنصب المدير العام لهذه المنظمة الدولية الموقرة، ونود أن نعبر عن أملنا في أنه سوف يكون خلفا طيبا لسلفه في ذلك المنصب الهام والمسؤول.

١٢٤ - ان من أكبر المهام الدولية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، اقامة سد منيع ضد انتشار الأسلحة النووية في العالم بأسره. وهناك رأي يزداد رواجاً في العالم اليوم، بأن انتشار الأسلحة النووية من دولة لأخرى لا يزيد من شعورها بالأمن بل ان أثره يقتصر على مضاعفة خطر الكارثة النووية. ان ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، هو اذن جزء لا يتجزأ من نظام لتدابير منع الحرب النووية. ومن الواضح تماما، أن هذه المهمة المعقدة تتطلب الجهود المشتركة لكل من البلدان النووية وغير النووية على السواء.

١٢٥ - وفيما يخص الاتحاد السوفياتي، فقد ناضل بكل عزم وما زال يناضل لوضع حد لسباق التسلح النووي والقضاء على انتشار الأسلحة النووية من على كوكبنا وهو أمر قد تم التعبير عنه مرة أخرى من فوق منصة المؤتمر الهام السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي. وهذا باختصار هو الهدف من الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في الدورة الحالية للجمعية العامة لمنع الكارثة النووية [A/36/241]. وسوف يكون اعتماد هذا الاقتراح بلا شك خطوة هامة في بناء الثقة بين جميع الدول في العالم أجمع كما أنه سوف يقلل من القلق الحالي ازاء احتمال استخدام الأسلحة النووية، وبذلك يمكن أن يدعم بشكل موضوعي نظام منع الانتشار النووي.

١٢٦ - ان حجر الأساس لهذا النظام، في رأي الاتحاد السوفياتي، كان ولا يزال هو معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي ظلت لمدة تزيد على عقد أساسا سلبيا للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٢٧ - وفي الوقت الحالي، فان مهمتنا هي أن نتأكد من أننا

آخر القرن العشرين دون اللجوء الى استخدام أغنى مصدر للطاقة - وربما كان أكثر المصادر أمنا اذا ما اتخذت اجراءات الأمن الكافية - غير أنه بالطبع أكثرها فورية لأنه في متناول أيدينا كاختيار أول فيما نعتبره انتقالا من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الى مصادر أخرى أغنى وأكثر تنوعا.

١١٨ - ولأسباب أكثر عددا مما نستطيع أن نذكره الآن، فقد كانت الطاقة النووية موضوع حملة معادية، حيث يسعى الكثيرون للمبالغة في الأخطار الحقيقية للانتشار الناجمة لا عن نشر المعرفة المتعلقة بها، أو الحصول على التطور النووي لأغراض سلمية، بل عن القرار السياسي دون سواه لمن قد يختار الاستخدام العسكري للذرة. وينبغي أن تضاف الى تلك الأخطار أفكار كثيرا ما تكون قائمة على أوجه قلق مشروعة مثل المحافظة على البيئة والتي عوقت تطور الطاقة، ومن ثم النمو الاقتصادي لعديد من البلدان. ويصبح التشويه أكثر جدية عندما تجرى محاولة للدعاء - كما حدث منذ أيام معدودة فقط في وسائل الاعلام الجاهيري - بأن الوكالة القائمة في فيينا قد انشئت لتفادي الانتشار، وأنه لا يتعين عليها، الا بصورة ثانوية، تقديم أية معونة لتنمية البلدان النامية. والحقيقة عكس ذلك: لقد أنشئت الوكالة القائمة في فيينا لتعزيز رفاهية الجنس البشري عن طريق توسيع نطاق الوصول الى مصدر غني للطاقة، وبصفة ثانوية فقط، للحيلولة بالقدر المستطاع دون تحويل تلك الطاقة بعيدا عن الأغراض المدنية، أو بعبارة أخرى عن الأغراض السلمية.

١١٩ - لقد تحدث، منذ قليل، السيد سيجفارد إكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة للمرة الأخيرة بهذه الصفة. وكما أوضح فقد كان سعيدا - وهذا لا يحدث كثيرا - أن يتحدث البناء في كل سنة على مدى عقدين. وقد تحدث اليوم، كما عهدناه دائما، بأسلوب ينم عن الصدق والصراحة، وفي هذه المناسبة بصفة خاصة، تحدث بأسلوب جعلنا نأسف كثيرا لتركه هذا المنصب. ان الحكومة المكسيكية لتدين بالشكر للسيد إكلوند على كفاءته وذهنه المتفتح ولصفاته الانسانية. اننا على يقين أن خلفه السيد هانس بليكس وهو أحد مواطني بلده، ومن أولئك الذين كرسوا أنفسهم مثله لقضية السلم، سوف يتابع الخط الذي رسمه سلفه من قبل. وأنا لا أعني بذلك أنه ينبغي على الوكالة أن تصبح متحجرة في رؤيتها للعالم، أو أنه ينبغي لها ألا تسعى الى التجديد، إنما أعني أن نوعية العمل الذي تم انجازه والهيبة التي اكتسبتها الوكالة بفضل رئاسة السيد إكلوند لها على مدى عشرين عاما، قد مهد الطريق الذي يجب السير فيه، وذلك من حسن حظ المجتمع الدولي. ويتمتع السيد بليكس بخبرة واسعة في مجال نزع السلاح، وفي ذلك ضمان لاهتمامه بعدم انتشار الأسلحة النووية في المستقبل. غير أن مساعي السيد إكلوند لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ينبغي ألا توضع في المرتبة الثانية. وأكرر قولي أن المهمة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية هي تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٢٠ - وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب من جديد عن امتنان حكومة بلادي للعمل الذي أنجزه السيد سيجفارد إكلوند، وهو حاليا المدير العام الفخري للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك عن تقدير الشعب المكسيكي لصفاته الانسانية. اننا نؤمن بأن الوكالة لن تغير خط سيرها، بل انها سوف تكتسب المزيد من الثراء في تحركها في الاتجاه ذاته.

من الاشعاع النووي والتي ضعفت تحت اشراف الوكالة . وسوف يساعد تطبيق الاتفاقية ميكرًا ، باشتراك عدد كبير من الأطراف ، في دعم نظام منع الانتشار .

١٣٥ - وهناك عدد أكبر من الدول يسير على طريق تنمية امكانيات النوية الذاتية ، وفي العديد من البلدان النامية يجري تنفيذ برامج واسعة لتدريب الاخصائيين الوطنيين فيها في ذلك المجال وتنشأ مراكز البحث والتدريب النووي .

١٣٦ - واننا نلاحظ الخطوات الهامة التي اتخذتها الوكالة لتعزيز تطوير الطاقة النووية بكاملها علاوة على تقديم المعونة الفنية للبلدان النامية مع الأخذ في الاعتبار مصالحها واحتياجاتها الوطنية . ويزداد صندوق المعونة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية نمواً كل عام ، وهو يعتمد أساساً على المساهمات الطوعية التي يقدمها أعضاء الوكالة .

١٣٧ - وقد اتخذت الحكومة السوفياتية ، انطلاقاً من سياستها الميدنية الخاصة بتقديم المعونة الفنية للبلدان النامية الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قراراً بزيادة المساهمة الطوعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في صندوق المعونة الفنية الى مليون و٤٠٠ ألف روبل ، وهذا ما يزيد عن الرقم الذي قدرته الأمانة . وباستطاعة الوكالة أن تنفق هذه المواد في الاتحاد السوفياتي لشراء معدات وأجهزة ومنشآت ، وللحصول منه على عناصر منتجة للحرارة لمفاعلات البحث ، كما يمكن انفاقها عن طريق اجراء دراسات تتم في الاتحاد السوفياتي من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية ويقوم بها اخصائيون من البلدان النامية .

١٣٨ - وعلاوة على ذلك ، فقد خصص الاتحاد السوفياتي مبالغ تزيد عما سبق ذكره لاتخاذ تدابير فنية لتدريب اخصائيين من البلدان النامية في الاتحاد السوفياتي .

١٣٩ - وعلى مر ٢٧ عاماً وهي الفترة التي انقضت منذ إنشاء أول محطة نووية في الاتحاد السوفياتي ، أصبحت الطاقة النووية جزءاً لا يتجزأ من توازن الطاقة العالمي الذي بلغ مجمله في نهاية عام ١٩٨٠ ، أكثر من ألفي سنة من سنوات عمل المفاعل ، ويرجع الفضل في ذلك بلا شك الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٤٠ - ويتمثل أحد الانجازات الهامة للوكالة في العمل الناجح الذي اضطلعت به المنظومة الدولية للتوثيق النووي ، على مدى أكثر من عشر سنوات ، تم من خلاله تبادل المعلومات العلمية والفنية في كل مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية على الصعيد العالمي ، وهذا ما يوفر للبلدان النامية - بلا مقابل تقريباً - جميع المعلومات العلمية والتقنية التي تم تجميعها أساساً من جانب البلدان المتقدمة .

١٤١ - اتنا نود أيضاً أن نشير الى ذلك العمل القيم الذي قامت به الوكالة لنشر المعلومات وتبادل الخبرات ، بشأن سلامة العمل في محطات توليد القوى النووية ، وتحسين مستوى السلامة النووية وحماية البيئة .

١٤٢ - اتنا نؤمن بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تقوم ، على نحو مثالي ، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الخبرة في مجال الطاقة النووية ، وعقدته في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وبأنها ستقوم بدور فائق الفاعلية في الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وعقدته في عام ١٩٨٣ . ونرى أنه يتعين على هذا المؤتمر أن يضطلع بدور هام في

ندعم بجميع الوسائل الممكنة تعزيز النظام الحالي لمنع الانتشار . ومن الممكن لهذا الهدف أن يتحقق عن طريق زيادة الدول الأعضاء الأطراف في هذه المعاهدة وبصفة أساسية تلك الدول التي تمتلك الأسس التقنية والمادية لانتاج الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووية . وما زالت هناك دول ذات امكانيات نووية هامة ليست أعضاء في المعاهدة : ان هذه الدول ، باصرارها على رفض الانضمام الى المعاهدة والالتزام بالضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بأنشطتها النووية ، انما تثير القلق المشروع لدى المجتمع الدولي .

١٢٨ - ان تعزيز نظام منع الانتشار ، سوف يساعد أيضاً في تحقيق الالتزام الدقيق من جانب الدول التي وضعت منشآت تحت الضمانات الدولية مع الالتزامات التي تعهدت بها وسوف يساعد أيضاً على زيادة فعالية رقابة الوكالة .

١٢٩ - وعلى أساس التجربة التي اكتسبناها ، يمكننا أن نقول ان المعاهدة والضمانات الدولية التي انبثقت عنها والتي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخدمان بشكل فعال مصالح جميع الدول في العالم سواء كانت متقدمة أو نامية نووية أو غير نووية .

١٣٠ - ان الوكالة تبذل جهوداً ضخمة لتعزيز فعالية الرقابة الدولية ، وهي توسع على الدوام وتكثف من أنشطتها في ذلك المجال . ونحن ندعم تماماً سياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المزيد من تحسين أجهزة الضمانات القائمة وفقاً للنظام الأساسي للوكالة ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

١٣١ - وبالمثل ، فان الوفد السوفياتي ضد أية محاولات لاثارة الشكوك حول فعالية وامكانية الاعتماد على ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك هو السبب الوحيد في رفضنا التام لادعاءات بعض الدول ، وعلى سبيل المثال ، اسرائيل ، بأن تنصّب من نفسها قاضياً بشأن هذه الأمور . ان مثل هذه الأنشطة بصفة خاصة لا مبرر لها اذا ما قام بها أولئك الذين يرفضون بتعنت أن يخضعوا منشآتهم النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٣٢ - اتنا نلاحظ بارتياح تلك النتائج التي وردت في تقرير الوكالة والتي تفيد بأنه في عام ١٩٨٠ لم يتم اكتشاف :

« أية مفارقة تبين تحول قدر كبير من المواد النووية الخاضعة للضمانات - أو اساءة استخدام المنشآت أو المعدات بمقتضى اتفاقات معينة - لصناعة أية أسلحة نووية ، أو لخدمة أي غرض عسكري آخر ، أو لصنع أية أجهزة متفجرة نووية أخرى »^(١) .

١٣٣ - وبطبيعة الحال ، يجب علينا ألا نفتصر على ذلك . ولهذا فان الوكالة لديها مهمة عاجلة وهي اعتماد مجموعة كاملة من النظم والاجراءات الخاصة بالضمانات لجميع أنواع المنشآت النووية بصفة عاجلة ، وبصفة خاصة المراحل الحساسة لدورة الوقود النووي وكذلك المزيد من تعزيز الأسس التقنية والمادية للضمانات . وقد كان ان الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، يقوم بدراسات علمية واسعة النطاق لزيادة فعالية نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي الوقت الحالي فان برنامجنا للدعم التقني للوكالة قد تمت صياغته ، ويقوم به كبار العلماء ومنظمات البحوث في الاتحاد السوفياتي ، ومن أجل تحقيقه في نهاية ١٩٨٢ خصصت الحكومة السوفياتية أكثر من مليون روبل .

١٣٤ - وهناك عنصر هام يساعد في صد خطر الاستيلاء غير المشروع على المواد النووية واستخدامها يتمثل في اتفاقية الوقاية

الدولية ، ويشترك انجازاته مع بلدان كثيرة وبصفة خاصة البلدان النامية .

١٤٧ - ان الاتحاد السوفياتي يفهم تمام الفهم رغبات بلدان كثيرة في اقامة مصادرها الخاصة بها من الطاقة الذرية ، ولذلك ساعد الاتحاد السوفياتي في تطوير سريع لشبكة من محطات توليد القوى النووية في البلدان الاشتراكية ، كما أن كثيرا من البلدان تستفيد من خدماتنا في اثناء اليورانيوم . ونحن ندعم عمل لجنة ضمانات الامداد ، ونذكر أن توصياتها بشأن توفير المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا والخدمات الخاصة بدورة الوقود النووي يمكن أن تكون ذات عون عظيم للكثير من البلدان وخاصة النامية منها ، وذلك من خلال ضمان مصالحها الوطنية في تنمية طاقتها الذرية . ومن الطبيعي تماما في هذا الصدد أن نضع نصب أعيننا الاتفاقات الحالية بشأن تنظيم التصدير النووي ، وأن نزيد من تعزيزنا لنظام عدم الانتشار النووي .

١٤٨ - وفي الختام ، يود الاتحاد السوفياتي أن يعلن انه يشترك مع المتحدثين الآخرين في الموافقة على التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٠ ، الذي قدم لنا منذ قليل . ونحن نؤمن بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تعمل في المستقبل على أن تكون جهازا يمكن الاعتماد عليه في تنمية التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، كما أنها سوف تعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والأمن الدولي بكاملة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

الملاحظات

(١) الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ (النمسا ، تموز/يوليه ١٩٨١ . أحيل الى أعضاء الجمعية العامة بموجب مذكرة من الأمين العام (A/36/424) .

(٢) انظر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قرارات ، ومقررات أخرى للمؤتمر العام ، الدورة العادية الخامسة والعشرون ، المؤتمر العام (د - ٢٥) القرار ٣٨١ .

(٣) معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، انظر : الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٣٤ ، العدد ٩٠٦٨ ، الصفحة ٣٢٦ (من النص الانكليزي) .

(٤) انظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قرارات ومقررات أخرى للمؤتمر العام ، الدورة العادية الخامسة والعشرون ، المؤتمر العام (د - ٢٥) القرار ٣٩٢ .

(٥) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات المجلد ٥٥٦ ، العدد ٤٨٤٩ ، الصفحة ١٧٢ (من النص الانكليزي) .

(٦) انظر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ ، المؤتمر العام (د - ٢٥) ٦٤٢ و corr.1 و 2 الفقرة ١٧٤ .

(٧) المفاعل الدولي توكاماك .

تعزيز مثل هذا التعاون ، وذلك أمر ممكن إذا ما أولى المؤتمر ، عند نظره في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، الاهتمام اللازم الى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي .

١٤٣ - وقد أثار الانتشار الجغرافي للطاقة النووية ، وسرعة ونطاق تطور ذلك ، وزيادة قدرة وحدة الطاقة ، وانشاء المحطات النووية في مناطق ذات كثافة عالية من السكان عددا من المشاكل الخطيرة التي لم تلق خلال المراحل الأولى من تطورها اهتماما كافيا من جانب المختصين ومن جانب الرأي العام بكامله . وهذا يعني أولا وقبل كل شيء ، ضمان سلامة تشغيل محطات توليد القوى النووية ، والتدابير المتعلقة بدورة الوقود ، والمسائل المتعلقة بأثر ذلك على البيئة ، وحفظ النفاية ذات المستوى الاشعاعي العالي ، وما الى ذلك .

١٤٤ - اننا نلاحظ بارتياح الاسهام القيم الذي قدمته الوكالة لحل هذه المشاكل ، وبصفة خاصة الخطوط الارشادية الخاصة بالسلامة النووية التي أعدتها امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي حظيت بتقدير كبير من جانب اخصائين من بلدان عديدة .

١٤٥ - ان حل مشكلة الانصهار الحراري النووي المحكم تبعث فينا آمالا عظيمة فيما يتعلق بالفناء باحتياجات العالم من الطاقة إذ أن المبادئ الأساسية لهذه المشكلة قد تمت تسويتها أو أنها الآن في طريقها الى التسوية . وفي عام ١٩٧٨ ، بدأ الاتحاد السوفياتي في تجميع وتجهيز مفاعل « توكاماك » النموذجي على أساس دولي .

وقد لاقى هذا المقترح تأييد كل من المجلس الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنى ببحوث الانصهار ، والمدير العام للوكالة . وقد قامت مجموعة دولية من العلماء والمتخصصين من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا ، في فترة قصيرة بصياغة مشروع برنامج دولي للانصهار الحراري النووي (JNTOR : المفاعل الدولي توكاماك)^(٣) ، وقد تم اقراره وإصداره في آب/اغسطس عام ١٩٨١ من جانب المؤتمر الدولي للبحث النووي . ومع بداية عام ١٩٨٣ لا بد وأن نكون قد أعدنا توصيات بشأن الانتقال الى مرحلة التخطيط العملي التقني . وما زلنا على قناعتنا بأن التعاون بين علماء بلدان مختلفة في اطار مفاعل توكوماك النووي الدولي سوف يساعد بلا شك في التعجيل بالتوصل الى حلول لمشاكل الطاقة الذرية على أساس استخدام الانصهار الحراري النووي المحكم ، وذلك لصالح جميع الدول .

١٤٦ - أما في تطوير الطاقة الذرية والبحوث العلمية ذات الصلة فان الاتحاد السوفياتي يحافظ على تعاون دولي واسع النطاق في المجالين الفني والعلمي على أساس ثنائي ، وأيضا من خلال المنظمات